

تطوير نظم القياس والتقويم بالتعليم قبل الجامعي "رؤى مقترحة"

اعداد

أ.د. حسيب محمد حسيب

أستاذ بالمركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي

مقدمة:

في إطار بناء مصر المستقبل؛ تحرص القيادة السياسية والبرلمان والحكومة المصرية على تعظيم الجهود الرامية لتطوير التعليم، إيماناً بأن بداية التقدم الحقيقية والوحيدة إنما ترتبط بضرورة وضع التعليم في عين أولويات البرامج السياسية والتنمية للدولة. لأن التعليم هو المفتاح الحقيقي للقضاء على التطرف والإرهاب، وهو الطريق الميسر لتجديد الخطاب الديني، والمسار الوحيد للتقدم العلمي والتكنولوجي، والجسر الواصل بين الفرد والحضارة والقيم والإنسانية.

ولا شك أن "التعليم" كنظام اجتماعي تتأثر منظومته بما يدور حوله من تغيرات وتحولات في جوانب الحياة المختلفة. وبالتالي فإن نجاح "المدرسة" كمؤسسة اجتماعية تعليمية تربية يكمن في قدرتها على الأخذ بأساليب التطوير بما يحقق التوازن بين ما تقوم به من أدوار، وما يسود في المجتمع من أفكار ومعتقدات وقيم واتجاهات. ويجب على المؤسسة التعليمية أن تأخذ بيد المجتمع لتنهض به، وتضعه في مكانته اللائقة على الخريطة الدولية. عن طريق رفع القدرة التنافسية، وفتح آفاق المعرفة في كافة المجالات.

ويعد "التقويم التربوي" عملية ذات أهمية بالغة لكل من المعلم والمتعلم وولي الأمر والقيادة التربوية. وقد تأثرت هذه العملية بالمدرسة السلوكية في علم النفس إبان الثورة الصناعية، ومن ثم فقد انتشرت البحوث التجريبية، والبحوث شبه التجريبية، والبحوث السيكمترية، وظهرت مفاهيم أساسية مثل: الدقة، والضبط، والقياس، والتكميم، والصدق، والثبات، والحيادية، والموضوعية، وغيرها. وفي إطار التحولات الفكرية العالمية، وانتشار الآفاق المفتوحة، وسقوط المرجعيات القديمة، واستغلال العالم بالثورة المعلوماتية، ووجود المدرسة المعرفية التكنولوجية، فقد انتشرت مفاهيم جديدة مثل: صناعة المعرفة، ورأس المال الفكري، والوسائط المتعددة، والتعلم النشط، والأعمال غير محددة المهام، والاتصال، وأضحت القيم الكبرى تتمثل في: التفكير الإبداعي، والتفوق للجميع، والعمل الفريقي، والتعلم الذاتي، وتقويم الأقران، وغيرها

ولما كان التقويم مدخلاً لإصلاح التعليم، لأنه يسهم في تطوير كافة عناصر المنظومة التعليمية، بدءاً من رؤية المؤسسة التعليمية ورسالتها، مروراً بالمنهج الدراسي من حيث أهدافها ومحتواها واستراتيجيات تعليمها وتعلمها، وانتهاء بتحقيق جودة التعلم وتحقيق فاعليته؛ فإننا بصدد قضية أساسية تكمن في كيفية بناء منظومة جديدة للقياس والتقويم التربوي تواكب الثورة المعلوماتية وتدقق النظر في: تقويم المتعلمين، وتقويم المهنيين، وتقويم التجارب والمشروعات التعليمية، وتقويم النظام التعليمي بأكمله. وفيما يلي عرض هذه المحاور بشيء من التفصيل

المحور الأول: تقويم المتعلمين

يعد تقويم المتعلمين أحد المرتكزات الأساسية في أي برنامج تربوي، ويعتبر عنصراً أساسياً من عناصر العملية التعليمية، ولاشك أن نظام تقويم المتعلمين في مصر يعاني العديد من المشكلات. فقد أضحت عملية التقويم غاية في حد ذاتها ولم تعد وسيلة للتعلم، ومن ثم انتشرت الدروس الخصوصية بكثافة في جميع المراحل التعليمية، وتم تفرغ المحتوى التعليمي من مضامينه التربوية والنفسية والاجتماعية، وتسابق المتعلمون لاجتياز الاختبارات وتحصيل الدرجات فقط، مما أدى إلى ظهور أنماط جديدة للغش، وانصراف المتعلمين عن الهدف الأساسي؛ وهو: تحصيل المعرفة وإتقان المهارات والالتزام بالقيم، ومن ثم يجب تطوير تقويم المتعلمين من خلال: تقويم الأداء الصفي، وتطبيق الاختبارات الالكترونية، وتقويم الجوانب المهارية والوجدانية، والاهتمام بالقياس النفسي، تطوير نظم تقويم المتعلمين بالمراحل التعليمية المختلفة، وذلك على النحو التالي:

أولاً: تقويم الأداء الصفي

من الأهمية بمكان أن يتم تقويم الأداء الصفي لجميع المتعلمين في كافة المقررات الدراسية والصفوف والمراحل التعليمية، عن طريق اعتماد آلية التقويم البديل "الحقيقي"

١- مفهوم التقويم البديل: توجد بعض المصطلحات المرادفة لمفهوم التقويم البديل مثل: التقويم الأصلي، والتقويم الأدائي، والتقويم الكيفي، والتقويم الوثائقي، والتقويم المباشر، وغيرها، وجميعها تتخطى حدود الاختبارات التقليدية وتعتمد على: اختبارات الأداء، وحقائب الإنجاز، والمقابلات، والأوراق البحثية، وصحائف المتعلمين، والعروض العملية، والمحادثات الشفوية، والتعبير التحريري، وإجراء التجارب المختبرية، وتصميم البحوث، وإجراء الدراسات الميدانية، وعمل الصحائف المدرسية، والتصوير، وبرمجة الحاسب الآلي، ورسم الخرائط، وتكوين المجسمات، وغير ذلك، من خلال التقويم الذاتي، أو تقويم الأقران، أو المشاركة في المشروعات التعليمية. وأهم ما يميز مهام تقويم الأداء أنها مباشرة، ووظيفية، وواقعية، وحقيقية، وتمتثل مواقف حياتية فعلية خارج نطاق الفصل المدرسي، وتتطلب بالضرورة الورقة والقلم، ويمكن اعتبار أسئلة المقال، والأسئلة التي تتطلب إنشاء استجابات حرة، أو حل مشكلات، أحد أساليب التقويم الحقيقي بشرط أن يكون سياقها واقعياً.

٢- أهداف التقويم البديل "الحقيقي": يهدف تطبيق نظام التقويم البديل "الحقيقي" للمتعلمين إلى:

- متابعة وتوثيق مدى تقدم المتعلمين نحو تحقيق المستويات الأكاديمية المعيارية.
- تقديم بيانات ومعلومات عن أداء المتعلمين يمكن الاستفادة منها في عمليات تصميم وتنفيذ المناهج.
- المحاسبة التربوية للمعلمين والإدارة المدرسية عن أداء المتعلمين.
- منح المتعلمين شهادات التخرج التي توثق مستوياتهم التحصيلية الفعلية.
- توسيع نطاق التقويم، والمساهمة في تحقيق متطلبات الاعتماد الأكاديمي للمؤسسات التربوية.

٣- مرتكزات التقويم البديل "الحقيقي": يعتمد التقويم البديل "الحقيقي" على مجموعة من الركائز أهمها:

- ظهور المعايير التربوية.

- بزوغ النظام المعلوماتي وتطور تقنيات التعليم والاتصال.
- التغيير في مفهوم التحصيل التربوي.
- اتساع مفهوم الذكاء الإنساني، وشموليته إلى الذكاءات المتعددة.
- ٤- خصائص التقويم البديل "الحقيقي": هناك العديد من خصائص التقويم البديل أهمها:
 - الاعتماد على المستويات المعيارية التربوية أو التوقعات المرجوة من تدريس المقررات الدراسية.
 - التركيز على المهام الأدائية الواقعية التي تتطلب إنشاء استجابات من المتعلمين.
 - الاستناد إلى التقويم المباشر للسلوك أو الأداء المرجو امتلاكه من قبل المتعلمين.
 - الاستناد إلى عينات مختلفة من أداء المتعلمين عبر فترات زمنية مختلفة.
- ٥- مكونات تقويم الأداء. يشتمل تقويم الأداء على مكونين رئيسيين هما: مهام الأداء، وقواعد تقدير الأداء.
- ٦- أساليب التقويم البديل في التقويم الصفي: هي أساليب بسيطة، بدون أسماء المتعلمين، وبدون درجات، تهدف إلى تحسين مستوى التعلم، منها: "ورقة الدقيقة" و"النقطة المشوشة" و"ملفات الإنجاز المفسرة" و"الأسئلة من إعداد المتعلم" و"التلخيص والتعليق".
- ٧- التحولات الناجمة عن اعتماد نظام التقويم البديل "الحقيقي":

توجد العديد من التحولات التي تنتج عند اعتماد نظام التقويم البديل أهمها: التحول من ثقافة الامتحانات إلى ثقافة التقويم، ومن الاختبارات التقليدية إلى التقويم المتعدد، ومن التقويم المنفصل إلى التقويم المتكامل، ومن مبادئ النظرية السلوكية إلى النظرية البنائية والعمليات المعرفية، ومن الممارسات الصفية التي تشجع الدور السلبي للمتعلم إلى الممارسات التي تؤكد على الدور التشاركي والإيجابي للمتعلم. والتحول في دور المعلم من ناقل للمعرفة، وسلطة ضاغطة إلى ميسر، وموجه، والتحول من المناهج التقليدية، وعملية التعليم الاستاتيكية لمواد دراسية وحفائظ منفصلة إلى التوجه نحو البحث وتكامل المعرفة. فضلاً عن التحول من الاختبارات التقليدية إلى إنجاز مهام أصيلة تقيس التعلم المتعمق والتقويم القائم على الأداء، والتحول التدريجي نحو التقويم الذاتي. والتحول من البحث التربوي الكمي لعوامل منفصلة إلى البحث التربوي الموجه نحو الفهم الكيفي للظواهر.

ثانياً: تطبيق الاختبارات الإلكترونية :

يعتمد هذا النوع من التقويم على اختبارات ومقاييس مبرمجة آلياً، يتم تطبيقها من خلال الكمبيوتر، ويمكن تنفيذها قديماً أو بعدياً أو أثناء المواقف التعليمية من خلال اختبارات لفظية منطوقة، أو تحريرية مكتوبة أو مصورة، حيث يتم تقديم الأسئلة إلى المتعلمين بالتتابع وفقاً لمستوى قدراتهم وسرعتهم في الإجابة، ويعد التقويم المبرمج آلياً من أحدث التوجهات في مجال التقويم النفسي والتربوي، ويتم بصورة فردية ويحقق مبدأ تفريد التعليم Evaluation individualization ، ويمتاز بالمتعة والتشويق خاصة مع تقدم نظم البرمجة الإلكترونية وانتشار الكثير من برامج التقويم الذاتي المعتمدة على حل المشكلات والذكاءات المتعددة. وقد يكون مكلفاً إلا أنه يتلافى العديد من عيوب الاختبارات التقليدية المتمثلة في: الاستهلاك الكثيف للموارد البشرية والمادية، وصعوبة الدعم اللوجستي في إجراء الاختبارات التي تطبق على المستوى القومي، وزيادة مخاطر تسريب الاختبارات، والغش الجماعي، وعدم مراعاة الظروف الطارئة للمتعلمين. وغيرها.

١- مفهوم الاختبارات الإلكترونية: هي الاختبارات التي يستبدل فيها الورقة بشاشة الكمبيوتر، وتستبدل عمليات نقل الاختبار إلى جهاز الكمبيوتر مع إجراء بعض التغييرات مثل استخدامها الوسائط المتعددة كالفديو ومقاطع الصوت، ومسابقات الرسوم المتحركة. وبالتالي فإن الاختبارات الإلكترونية تماثل الاختبارات التقليدية، ولكن يتم تنفيذها باستخدام الكمبيوتر بدلاً من القلم والورق. ويطلق عليها الاختبارات المحوسبة. وهي وسيلة لإدارة الاختبارات والإجابات وتسجيلها إلكترونياً.

٢- مميزات الاختبارات الإلكترونية: تتميز الاختبارات الإلكترونية عن الاختبارات التقليدية، بما يلي:

- إتاحة الخدمة الاختبارية على مدار الساعة بما يحقق المرونة في أداء الاختبار لدى المتعلمين.
- توفير الموارد المادية والبشرية.
- توفير الوقت، والظهور الفوري للنتائج، وسرعة الحصول على التغذية الراجعة، ودقة التوثيق.
- إمكانية استخدام جميع تطبيقات الحاسوب في عملية الاختبارات.
- إمكانية تطبيق جميع القياسات والمعايير المستخدمة لدى خبراء الاختبارات على الإجابات.
- ضمان سرية الاختبارات وخصوصية نتائج المتعلمين.
- تقليل التكلفة المادية على المدى الطويل.

٣- دورة إعداد وتنفيذ الاختبارات الإلكترونية: من خلال الإجراءات التالية:

- تأمين وجود الأجهزة الإلكترونية ذات المواصفات اللازمة لإجراء الاختبارات.
- يحدد المؤلف الاختبار من حيث الأسئلة والأجوبة .
- تحويل المادة الاختبارية إلى مادة الكترونية.
- إعداد أماكن الاختبارات، وتأهيل المتعلمين للاختبار الإلكتروني.
- توضيح تعليمات الاختبار من حيث: طبيعة الأسئلة وطريقة الإجابة وتوزيع الدرجات وغيرها.

- تقديم الاختبار الإلكتروني إلى المتعلم للاستجابة عنه.
 - التعامل مع استجابات المتعلم حول الاختبار بشكل إلكتروني.
 - التوفيق بين اشتراطات الصحة والسلامة، ومتطلبات السلطات التنظيمية والحفاظ على السرية.
 - حفظ نتائج الاختبار بطريقة يسهل الاطلاع عليها.
 - استخراج النتائج.
 - الاستجابة لملاحظات المتعلمين وشكواهم وحفظها والرد عليها.
 - منح الشهادات وضمان وصولها لأية جهة يريدها المتعلمين بأيسر الوسائل الالكترونية.
- ٤- الأدوار والمسؤوليات

- الإدارة العليا: المسؤولية عن تطوير ودعم استراتيجيات التقويم الإلكتروني.
- إدارة العمليات والتنسيق: المسؤولية عن تنفيذ سياسات واستراتيجيات التقويم.
- الخبراء: المسؤولية عن إعداد المعايير والمواصفات وبنوك الأسئلة.
- إدارة الاختبار الالكترونية: المسؤولية عن النظم والعمليات التشغيلية.
- الدعم الفني: المسؤولية عن الجوانب التكنولوجية.
- الإدارة التنفيذية: المسؤولية عن المتعلم والإشراف على تطبيق الاختبار.

ثالثاً: تقويم الجوانب المهنية والوجدانية

- تعاني منظومة القياس والتقويم للمتعلمين في مصر من ضعف تقويم الجوانب المهنية والوجدانية، وهناك العديد من المقترحات لدعم تقويم الجوانب المهنية والوجدانية منها:
- تحديد المستويات المعيارية والمؤشرات الدالة عليها للجوانب المهنية والوجدانية، بحيث يكون لكل مرحلة تعليمية ومقرر تعليمي مستوياته المعيارية ومؤشراته المحددة، التي تساعد في صنع القرار المناسب.
 - تدريب المعلمين على كيفية تحليل الخصائص المهنية والوجدانية المطلوب تحقيقها إلى مؤشرات أداء يمكن أن تظهر في سلوك المتعلمين وأعمالهم اليومية بحيث يمكن قياسها وتقويمها.
 - توفير مجموعة كبيرة من الأدوات المناسبة لقياس الجوانب المهنية والوجدانية ويتم تدريب المعلمين على كيفية بنائها واستخدامها في تحديد مستوى أداء المتعلمين.
 - إعادة النظر في اللوائح المدرسية والتشريعات القانونية الحالية بحيث تتناول الجوانب المهنية والوجدانية وألا تقتصر في بنودها على الجوانب المعرفية فقط،
 - تطوير البطاقة المدرسية لتعبر عن مختلف نواتج التعلم المدرسي وفي جميع الصفوف الدراسية.
 - الاهتمام بتوثيق تقويم المتعلم لتعبر بصدق وشمول عن إنجازاته ومستواه وما حققه طوال عام دراسي كامل بحيث يسهم محتوى هذه الحافظة في اتخاذ القرار المناسب في نقل أو ترقية التلميذ إلى المستوى أو المرحلة الأعلى من التعليم .

رابعاً: الاهتمام بالقياس النفسي

هناك العديد من خصائص الشخصية التي يجب قياسها وتقويمها لجميع المتعلمين في كافة الصفوف والمراحل التعليمية، ويجب أن يكون لكل متعلم بطاقة أو صفحة نفسية، فخصائص الشخصية لا تقل أهمية عن الجوانب التحصيلية بل تمثل الغايات الكبرى من التعليم، لأن التعليم يهدف إلى بناء الشخصية المتكاملة التي تتمتع بالوعي بالذات، والثقة بالنفس، والتوكيدية، والإيجابية، والمرونة، والتفاؤل، والدافع للإنجاز، ومستوى الطموح، مما ينعكس بشكل مباشر على مستوى الصحة النفسية للفرد من خلال التوافق النفسي، وبما له من تأثير غير مباشر على المجتمع من خلال تحقيق معايير التوافق الاجتماعي التي تتمثل في الولاء والانتماء والعمل التعاوني والقيادة وغيرها. ومن ثم يجب العناية بقياس وتقويم المتعلمين في المتغيرات التالية

- ١- الذكاء والقدرات النوعية
- ٢- الاستعدادات، والميول المهنية، ومستوى الطموح، والتوجه المستقبلي، والمواجهة، وغيرها.
- ٣- المتغيرات النفسية: القلق، والعدوان، والثقة بالنفس، والمرونة، والتفاؤل، والمثابرة، والتعاطف، ومواجهة الضغوط، وإدارة الانفعالات، والالتزان الانفعالي، والتأثير الوجداني، وغيرها.
- ٤- المتغيرات الاجتماعية: العمل الفردي، وتقبل الاختلاف، والعمل التطوعي، وبناء العلاقات، والتوكيدية، وبناء فرق العمل، والتفاوض، والتواصل الفعال، والقيادة المجتمعية، وغيرها.

خامساً: تطوير نظم التقويم بمراحل التعليم المختلفة.

إن المتتبع لحال التقويم في المراحل التعليمية المختلفة، يلحظ أنه لم يلحقه التطور المنشود، حيث لا يزال تقويماً تقليدياً يعتمد على الامتحان التحريري الواحد والوحيد في نهاية فترة التعليم، وانحصر مفهوم "التقويم" ليكون مرادفاً لمفهوم "الامتحان". ولاشك أن تقويم المتعلمين بالمرحلة الثانوية يشهد أموراً غير عادية، منها:

- القلق البالغ والتوتر الشديد للمتعلمين وأسرهم.
 - تزايد الدروس الخصوصية وانتشارها بصورة واسعة، وزيادة كلفتها المادية.
 - غياب المتعلمين المستمر وانقطاعهم عن المدرسة.
 - قلة انضباط المتعلمين داخل المدرسة وازدياد مستويات العنف.
 - اللجوء إلى الغش بمختلف أساليبه.
 - اقتصار الامتحانات على المستويات العقلية الدنيا (الحفظ والتذكر).
 - الاقتصار على قياس بُعد نواتج التعلم المعرفية دون المهارية والوجدانية.
 - ازدياد درجات العنف من جانب المتعلمين ضد معلمهم والقائمين على إدارة الامتحان.
 - تعطل المدرسة وتوقفها عن أداء دورها والقيام بمهامها ووظائفها.
- لكل ما تقدم، وغيره، يجب إعادة النظر في تطوير نظم التقويم بالمراحل التعليمية المختلفة ومراجعة القرارات المنظمة لهذه العملية، وذلك في ضوء ما يلي:

- تعديل نظم الدراسة بالمراحل التعليمية من حيث: الشعب، وعدد المقررات، والزمن المخصص لدراسة كل مقرر.
- تحديد الأوزان النسبية لدرجات المقررات الدراسية في ضوء الأهمية المجتمعية وعدد ساعات الدراسة.
- تطبيق مبدأ التقويم التراكمي والنظر إلى كل مرحلة تعليمية باعتبارها وحدة واحدة لا تتجزأ.
- العمل بنظام البطاقة المدرسية الالكترونية.
- أن يحصل الطالب في نهاية كل مرحلة تعليمية بطاقة الدرجات تشمل مستواه الحقيقي في المرحلة ككل، والتوصية بالمجال الذي يمكن أن يكمل فيه دراسته.
- عدم الاعتماد على الاختبار التحريري الواحد والوحيد والموحد في نهاية العام الدراسي، أو الفصل الدراسي، بل يجب الاعتماد على أساليب متعددة لقياس المستويات الحقيقية للمتعلمين.
- الأخذ بمفهوم التقويم البديل "الحقيقي" الذي يقوم على أنشطة وإنجازات المتعلمين في مواقف تتصل بحياتهم التعليمية .
- اتخاذ الإجراءات والضمانات الكفيلة بضبط العمل وضمان حسيير سير عمليات القياس والتقويم دون تحيز أو غش أو التفاف على القواعد والإجراءات.
- رفع كفاءة السادة المعلمين بما يكفل لهم تطبيق إجراءات وعمليات القياس والتقويم بالصورة الأمولة.
- الاهتمام بنشر ثقافة التقويم الجديد بشكل مجتمعي موسع وإشراك المعلمين وأولياء الأمور والطلاب أنفسهم في مناقشة النظام وتعريفهم بمزاياه.
- تعديل نظام القبول بالجامعات بحيث يضمن المسارات الصحيحة للطلاب.
وكمقترح لتعديل نظم التقويم، على النحو التالي:
١- بالنسبة للمرحلتين الابتدائية والإعدادية
أ- الصفوف الأول والثاني والثالث بالمرحلة الابتدائية: يتم تحليل المقررات الدراسية إلى مجموعة كبيرة من المهارات، ويتم تمييز هذه المهارات إلى فئتين: المهارات الأساسية، والمهارات الفرعية، ويتم اعتماد آلية التقويم البديل في تقويم الأداء الصفي.
ب- الصفوف الرابع والخامس والسادس: يتم إعداد مشروع جديد لتطبيق نظام التقويم الشامل بحيث يتم إحداث التوازن بين الجوانب المعرفية والمهارية والوجدانية ويكون ذلك في إطار إعداد المستويات المعيارية ومؤشراتها لكل مقرر دراسي.
٢- بالنسبة للمرحلة الإعدادية
يتم إعداد مشروع جديد لتطبيق نظام التقويم الشامل بحيث يتم إحداث التوازن بين الجوانب المعرفية والمهارية والوجدانية ويكون ذلك في إطار إعداد المستويات المعيارية ومؤشراتها لكل مقرر دراسي.
٣- بالنسبة للمرحلة الثانوية

- اختبارين تحريرين على مستوى المدرسة في نهاية كل فصل دراسي وتمثل درجتها ٢٠%

- اختبارين شفويين على مستوى المدرسة في منتصف كل فصل دراسي وتمثل درجتهم معا ٢٠%
- تقويم الأداء الصفي باعتماد آليات التقويم البديل مرتين كل عام، وتمثل درجتهم معا ٦٠%
- وتحسب درجة المتعلم في شهادة الثانوية العامة بطريقة تراكمية تعبر عن مستواه التعليمي في المرحلة بأكملها، ويتكون مجموع المتعلم في المرحلة الثانوية العامة من مجاميع درجاته في الصفوف: الأول والثاني والثالث الثانوي وفقاً للأوزان النسبية التالية:
- تمثل درجاته في الصف الأول الثانوي ٣٠% من مجموعه التراكمي
- تمثل درجاته في الصف الثاني الثانوي ٣٠% من مجموعه التراكمي
- تمثل درجاته في الصف الثالث الثانوي ٤٠% من مجموعه التراكمي

المحور الثاني: تقويم أداء المهنيين

- هناك العديد من المهنيين الذين يقومون على العملية التعليمية منهم: القيادات التعليمية، والموجهين والمعلمين، والإداريين، وبالرغم من أن جميع المهنيين يقومون بالعديد من الأعمال الهامة في العملية التعليمية، إلا أن هناك العديد من المشكلات المصاحبة لتقويمهم، ومنها:
- يتم تقويم القيادات التعليمية (مدراء المدارس) من قبل رؤسائهم المباشرين مرة واحدة كل عام من خلال إعداد تقرير الكفاءة السنوي.
 - يتم تقويم المعلمين من قبل مدراء المدارس مرة واحدة كل عام من خلال إعداد تقرير الكفاءة السنوي، ولا يشترك الموجه الفني في تقويم أداء المعلمين.
 - يتم تقويم الموجهين من قبل الموجهين الأوائل على مستوى الإدارات التعليمية مرة واحدة كل عام من خلال إعداد تقرير الكفاءة السنوي.
 - يتم تقويم الإداريين العامالين بالمدرسة من قبل مدراء المدارس مرة واحدة كل عام من خلال إعداد تقرير الكفاءة السنوي.
 - في جميع الأحوال يتم اعتماد رأى الرئيس المباشر من قبل الرؤساء الأعلى وتعتمد لجان شئون العاملين كافة تقارير الكفاء السنوية لجميع الفئات المهنية المذكورة، دون علمها الدقيق والحقيقى بالمعنيين بالأمر، ودون تواصلهم مع القيادات التي قامت بتقويم رؤسائها.
 - القيادات التعليمية والموجهين والمعلمين يخضعون لقانون ١٥٥ ومع ذلك يطبق في تقويمهم أحكام القانون ٨١ بشأن الخدمة المدنية.
 - يتم استخدام نموذج موحد لتقييم الأداء والكفاءة بالرغم من تعدد الوظائف واختلاف المهام وبطاقات الوصف الوظيفي لكل فئة وظيفية.
- ١- تقويم أداء المعلمين/ الإخصائيين: عند تقويم أداء المعلمين/ الإخصائيين يجب مراعاة مايلي:
- بناء معايير أداء المعلمين/ الإخصائيين في جمهورية مصر العربية بحيث تشمل: درجة مشاركته في تحسين مستوى أداء العمل بالمدرسة ، والشهادات والدرجات العلمية التي يحصل عليها والدورات التدريبية التي يجتازها والمؤتمرات التي يحضرها بما يؤدي إلى رفع مستواه ، وتحسين مستوى أدائه

- إعداد استمارات تقويم الأداء للمعلمين في ضوء المعايير.
- تقويم المعلمين عن طريق: زملائهم (تقويم الأقران)، وموجهيهم، وتلاميذهم.
- اعتماد نتائج تقويم المتعلمين كوسيلة من وسائل تقويم المعلمين.
- تحديد حوافز المعلمين في ضوء مستويات الأداء المهني لديهم.
- ربط ترقية المعلمين إلى الوظائف الأعلى في ضوء التقويم المهني لديهم.

٢- تقويم أداء الموجهين

يعتقد كثير من العاملين في المجال التعليمي أن وظيفة الموجه الفني هي المحطة النهائية للسلم الوظيفي، وأنها بمثابة وظيفة شرفية وليست إشرافية. فتتصدر مهمة الموجه في كتابة زيارة روتينية في دفتر زيارات المدرسة، قد لا يطلع عليها أحد أو يوقع عليها المعلمون بشكل روتيني، وقد تعود هذه الظواهر إلى غياب الرؤية الحقيقية لدى الموجهين لأدوارهم وأعمالهم، فضلاً عن المشكلات الإدارية التي قد يتعرضون لها، فحضورهم للمدرسة أو تغيبهم عنها يقع في سلطة مدير المدرسة التي من المفترض أن يوجهوا، كما أنهم يعانون من كثرة المدارس التي يشرفون عليها. فعدد الموجهين في مصر نحو ٤٠ ألف موجهاً، مطالبون بالإشراف والتوجيه على جميع معلمى مصر. ولما كان الموجه الفني هو حلقة الوصل بين مستويات الإدارة التربوية المختلفة وبين المعلمين، كما أنه أحد أهم مصادر المعرفة في الجوانب الفنية والأكاديمية للمعلم، ولا بد أن يتمتع بمستوى متميز من الخبرة، فيجب تطوير وتقويم أداء الموجه الفني، من خلال:

- بناء آلية جديدة لعمل الموجه الفني من حيث: الرؤية، والأهداف، وعدد المدارس، وإجراءات الإشراف التربوي، والأدوات المستخدمة، وإجراءات التنفيذ داخل المديرية والإدارات التعليمية والمدارس.
- ضرورة أن يعمل الموجهون بنظام العينة وليس بنظام المجتمع الكلى.
- بناء معايير أداء الموجه الفني في جمهورية مصر العربية تشمل: تقديم النماذج المبتكرة والآليات الجديدة للاستفادة من الموجه الفني بالمدارس المختلفة.
- إعداد استمارات تقويم الأداء للموجه الفني في ضوء المعايير.
- تقييم الوضع الراهن لأداء الموجه الفني وحصر مشكلات عمله.
- بناء آليات جديدة لأداء الموجه الفني داخل المدرسة بما يحقق أهداف العملية التعليمية وتعظيم القيمة المضافة من عمله.
- تدريب الموجهين على الآليات الجديدة لعملهم.
- متابعة وتقويم الأداء في ضوء الآليات الجديدة.
- التقدم بمجموعة من التوصيات والمقترحات الإجرائية اللازمة للتعميم.

٣- تقويم أداء القيادات التعليمية

يجب تقويم القيادات التربوية من خلال التعرف على العديد من المهارات القيادية لديهم مثل: مدى وضوح الرؤية المستقبلية لديهم، والشراكة مع الآخرين، والقدرة على التحفيز والحدس والإبداع، وجمع المعلومات، وفهم الأهداف المؤسسية، وتعزيز العلاقات داخل المؤسسة وخارجها، والتركيز نحو المستقبل، وتوفير الخبرة المهنية، وقيادة التغيير، والحكم السليم، والإدراك الحدسي للعوامل السياسية والاقتصادية والمجتمعية، وتحقيق التوازن بين التحليل والحدس في إدارة الأولويات وحل المشكلات، والقدرة على بناء الأهداف المشتركة، والتعاون، والكفاءة المهنية.

٤- تقويم أداء الإداريين

يجب البحث عن الأوجه الحقيقية اللازمة لعمل الإداريين العاملين بحقل التربية والتعليم والتحقق أولاً بأول من مستويات الرضا الوظيفي والولاء التنظيمي لديهم.

المحور الثالث: تقويم التجارب والمشروعات التعليمية

هناك العديد من البرامج والتجارب والمشروعات التعليمية المصرية التي تحتاج إلى تقويم، منها: تجربة المدارس الدولية، وتجربة المدارس الخاصة، وتجربة مدارس المنفوقين في العلوم والتكنولوجيا، وتجربة مدارس النيل المصرية، وتجربة المدارس اليابانية (تحت الإنشاء)، وتجربة المدارس التجريبية، وتجربة المدارس المنتسبة إلى اليونيسكو، وتجربة دمج ذوي الإعاقات البسيطة في مدارس التعليم العام، وتجربة مشروع مدارس مبارك- كول للتعليم الفني، وتجربة مدارس المياه والصرف الصحي، وتجربة المدارس المهنية، وتجربة المدارس النوعية، وتجربة مدارس التربية الخاصة، وتجربة المدارس التكنولوجية، وغيرها.

ويمثل تقويم البرامج والتجارب والمشروعات التعليمية مجالاً رئيساً من مجالات القياس والتقويم التربوي، ويكتسب أهميته مما تستهدفه هذه البرامج والتجارب والمشروعات التعليمية من تقديم خدمة تربوية وتعليمية للأفراد. ومن ثم يجب أن تعتمد عمليات التقويم على منهجية علمية منطقية يتم من خلالها تطبيق مناهج البحث العلمي ذات العلاقة بأدواتها المتنوعة، مستخدمة أساليب الوصف والتحليل والتفسير والربط بين العلاقات وتحديد المحكات والمعايير، والمقارنة، والتعرف على القوى والعوامل المؤثرة، ثم في النهاية إصدار الأحكام التقويمية.

١- أهداف تقويم التجارب والمشروعات التعليمية:

- اتخاذ مجموعة من القرارات الإدارية والفنية المتعلقة بالإمكانات البشرية والمادية والفكرية والتقنية.
- التعرف على مواطن القوة والضعف من خلال التقويم التشخيصي Diagnostic Evaluation.
- تصحيح المسار من خلال التقويم البنائي Formative Evaluation.
- إصدار أحكام الاستمرار أو التعديل أو الإلغاء من خلال التقويم النهائي Summative Evaluation.

٢- أهمية تقويم التجارب والمشروعات التعليمية

يعتبر تقويم التجارب والمشروعات التعليمية أمراً ضرورياً للتعرف على فلسفة ومبادئ التجربة، وبخاصة فيما يتعلق بكيفية تسيير الإجراءات ومدى كفاءة الإدارة من حيث توجيه الجهود نحو تحقيق النواتج، وقيامها

بالمساءلة والمحاسبية، وأساليب صنع القرارات واتخاذها، وكذلك ما يتعلق بالعمليات التنفيذية للتجربة أو المشروع التعليمي وانعكاسات ذلك على كافة عناصر المنظومة التعليمية وبخاصة "المتعلم".

٣- ركائز تقويم التجارب والمشروعات التعليمية:

- الاستفادة من آراء جميع العاملين والمتعاملين مع التجربة أو المشروع التعليمي.
- تصميم أدوات جمع البيانات والمعلومات الضرورية بالإضافة إلى مصادر المعلومات المتاحة.
- تطبيق الأدوات بطريقة علمية، وجمع الاستجابات وتصنيفها وتحليلها.
- تسجيل الملاحظات خلال فترة التطبيق حتى ولو كانت بطرق غير رسمية للاستفادة منها في توجيه ونقد أية إجراءات تقويمية خلال التطبيق.
- تفسير وتحليل النتائج في ضوء الواقع الفعلي.

٤- النماذج العلمية لتقويم التجارب والمشروعات التعليمية

يعتمد "التقويم" كعملية على مجموعة من الإجراءات المتتابعة والمتفاعلة الموجهة نحو تحقيق هدف معين. ولا يمكن الإدعاء بإمكانية استخدام أية استراتيجية أو نموذج في تقويم جميع التجارب والمشروعات التعليمية. فبعض الاستراتيجيات والنماذج التي تناسب تجربة تعليمية معينة ربما لا تناسب تجربة تعليمية أخرى. ويتوقف ذلك على الغرض من التقويم، ونوع القرار المطلوب الوصول إليه نتيجة لعمليات التقويم، وإجراءاتها. لذلك تباينت وتعددت التصورات النظرية والنماذج العلمية لتقويم التجارب والمشروعات التعليمية منها:

- نماذج التقويم في ضوء تحقيق الأهداف مثل: نموذج هاموند Hammond، ونموذج منفصل ومايكل Metfessel & Michael، نموذج بروقاس Provus وجميعها تسعى لتحديد فاعلية البرنامج أو التجربة أو المشروع التعليمي في تحقيق الأهداف الإجرائية المرجوة منه.

- نماذج التقويم في ضوء المحكات مثل: نموذج سكريفين Scriven ونموذج المسارات المقارنة Pathway Comparison و نموذج ستاك Stak وجميعها تصدر أحكامها في ضوء المحكات الداخلية كالتصميم، والجودة، والإمكانات، أو في ضوء المحكات الخارجية مثل: التأثيرات، والفاعلية في تيسير تعلم المتعلمين، أو تقليل الوقت والجهد.

- نماذج تيسير القرارات المتعددة: ويمثلها نموذج ستوفلبيم Stufflebeam الذي يعتمد على: تقويم السياق، وتقويم المدخلات، وتقويم العمليات، وتقويم النواتج المتمثلة في تقويم الأثر والفاعلية وتقويم الاستمرارية، وإمكانية التعميم.

٥- آليات تقويم التجارب والمشروعات التعليمية: يمكن تقويم بعض التجارب والمشروعات التعليمية من خلال مايلي:

- اختيار التجربة محل الدراسة التقويمية
- اختيار فريق العمل
- اختيار النموذج العلمي لتقويم التجربة التعليمية
- إعداد أدوات التقويم المناسبة

- تدريب فريق العمل على استخدام الأدوات
- التطبيق الميداني للأدوات
- تحليل البيانات
- إعداد التقرير الفني
- عقد ورشة عمل لمناقشة التقرير والتوصيات
- عرض التوصيات في صورتها النهائية على متخذ القرار.

المحور الرابع: تقويم النظام التعليمي

يتم تقويم النظام التعليمي بأكمله من خلال محورين هما: تطوير عمليات المتابعة والتقويم المؤسسي، واعتماد الاختبارات القومية المقننة، والمشاركة في الدراسات التقييمية الدولية وذلك على النحو التالي:

أولاً: تطوير عمليات المتابعة والتقويم المؤسسي:

- تعاني إجراءات وعمليات المتابعة والتقويم المؤسسي العديد من المشكلات، منها:
 - تكرار المهام والأعمال وإهدار الوقت والجهد والمال، وعدم فاعلية عمليات المتابعة والتقويم المؤسسي، واضمحلال تأثيرها على الواقع التعليمي.
 - تدنى مستوى كفاءة ومهنية الأفراد القائمين على أعمال المتابعة والتقويم المؤسسي.
 - ندرة النظر إلى معايير ومؤشرات الأداء ومعدلات الإنجاز.
 - ضعف أساليب وأدوات تقويم بيئة العمل المؤسسي، وأداء الإدارة، والعاملين.
 - إهمال تقويم السياسات العامة للتعليم، والنظم المالية، واختفاء مفهوم القيمة المضافة.
- الأمر الذي يعد دافعاً قوياً لتقديم رؤية لتطوير منظومة المتابعة والتقويم المؤسسي للعملية التعليمية في مدارس جمهورية مصر العربية على النحو التالي:
- ١- الرؤية: بناء نظام فعال للمتابعة والتقويم المؤسسي، يقيس مدى تطبيق السياسات وكيفية استثمار الموارد وفاعلية النظام التعليمي على كافة المستويات، وفقاً لمعايير واضحة ومعلنة.
 - ٢- الفلسفة العامة للمتابعة والتقويم المؤسسي
- يجب أن تعتمد فلسفة المتابعة والتقويم المؤسسي على مبدأ: الإصلاح المتمركز حول المؤسسة، بمعنى أن تسخير كافة جهود منظومة المتابعة والتقويم المؤسسي نحو تشخيص حالة المؤسسات التعليمية، وحصر مشكلاتها، وتقديم الحلول المناسبة في صورة خطط إجرائية منها ما هو قابل للتنفيذ بشكل عاجل، ومنها ما يدرج في خطط طويلة الأجل نسبياً، وهو ما يعرف بالتقويم من أجل التمكين Evaluation For Empowerment.
- ٣- المداخل الأساسية للمتابعة والتقويم المؤسسي:
- تقويم السياق العام للنظام التعليمي من حيث: السياسات العامة، والمناخ العام، ودعم اللامركزية، والإصلاح الإداري، والانفاق المالي، والتمكين وتكافؤ الفرص، والرضا عن العمل، والمشاركة المجتمعية.
 - التقويم المؤسسي: ويتضمن تقويم أداء المؤسسة التعليمية باعتبارها وحدة واحدة، ومن خلال مفهوم الإصلاح المتمركز على المؤسسة، وأنها وحدة الفعل، والتحقق من توافر وجودة المدخلات.

- تقويم عمليات الأداء المدرسي الشامل، وما تقوم به المدرسة من إجراءات لتنفيذ عمليتي التعليم والتعلم وما تتضمنه من ممارسات للأداء المدرسي الفعال، ويشمل تقويم الأداء المهني للإدارة المدرسية والمعلمين والاختصاصيين والعاملين بالوحدات والإدارات والمدارس.
- تقويم مخرجات العملية التعليمية متمثلة في المستويات الحقيقية للطلاب ومعدلات نموهم من خلال: التقويم الوطني واسع النطاق
- ٤- الأهداف العامة: في ضوء الفلسفة العامة والمداخل الأساسية للمتابعة والتقويم المؤسسي يمكن اشتقاق الأهداف التالية:

- نشر ثقافة المتابعة والتقويم القائم على المعايير داخل الأجهزة والمؤسسات التعليمية.
- بناء منظومة للمتابعة والتقويم المؤسسي تتميز بالدقة العلمية والكفاءة المهنية.
- فتح قنوات التواصل مع الجهات ذات العلاقة.
- إنشاء مركز لاستطلاعات الرأي.
- ٥- الهيكل التنظيمي المقترح للمتابعة والتقويم المؤسسي: يتضمن هذا الهيكل ما يلي:
 - اللجنة العليا للمتابعة والتقويم برئاسة معالي الوزير.
 - الإدارة المركزية للمتابعة والتقويم بالديوان العام للوزارة، وتتضمن (الإدارة العامة لبحوث التقويم- الإدارة العامة للمعايير ومؤشرات الأداء- الإدارة العامة للتطبيق الميداني- الإدارة العامة لإعداد التقارير).
 - الإدارة العامة للمتابعة والتقويم المؤسسي في كل مديرية تعليمية.
 - قسم المتابعة والتقويم المؤسسي في كل إدارة تعليمية.
 - وحدة المتابعة والتقويم المؤسسي في كل مدرسة.

ثانياً: اعتماد الاختبارات القومية المقننة

من أهم المشكلات التي يتعرض لها النظام التعليمي المصري أن وزارة التربية والتعليم هي المسؤولة عن التعليم برمته، فهي الجهة المسؤولة عن التخطيط، وإدارة وتنفيذ التعليم، وتقويم التعليم، وهذا أمر يتنافى مع المنطق والعلم معاً. فوزارة التربية والتعليم قد تشارك مع مجلس النواب والمجتمع المدني وأولياء الأمور والوزارات المعنية في التخطيط للتعليم، وتكون مسؤولة عن إدارته وتنفيذه، أما تقويم التعليم فلا بد أن تكون هناك جهات محايدة للقيام بهذه المهمة. وهنا تبرز أهمية "الاختبارات القومية".

- ١- مفهوم الاختبارات القومية المقننة: الاختبارات التي تجرى على مستوى وطني، وعلى فترات زمنية متباعدة، وتقوم بها جهة محايدة لا تتبع وزارة التربية والتعليم. بحيث تكون هذه الاختبارات معيارية ومقننة وتشمل كافة الجوانب المعرفية والمهارية والوجدانية، وتهدف إلى الحكم على مدى قدرة النظام التعليمي على تحقيق الأهداف الكبرى من الخدمة التعليمية.
- ٢- أهداف الاختبارات القومية المقننة: تعتبر الاختبارات القومية إحدى الوسائل الهامة للمساهمة في استقرار المستوى التعليمي للمتعلمين على الصعيد القومي من خلال معرفة ما حققه المتعلمون من معارف ومهارات واتجاهات في مواد دراسية محددة، كما أنها تساهم في التعرف على العوامل الخارجية التي قد تؤثر على

المستوى التعليمي للمتعلمين سلباً أو إيجاباً، وتوفر معلومات دقيقة لصناع القرار والجهات المشاركة في التعليم لوضع الخطط الرامية لرفع جودة التعليم بما فيه مصلحة مستقبل أبناء الوطن.

٣- آليات تطبيق الاختبارات القومية المقننة

يجب إعداد وتطبيق الاختبارات القومية في مقررات دراسية محددة وعلى المتعلمين في صفوف تعليمية محددة، ويقترح تنفيذ الاختبارات القومية في جميع المقررات الدراسية الأساسية على المتعلمين بالصفوف: الثاني الابتدائي، والخامس الابتدائي، والثاني الإعدادي، والثاني الثانوي، وذلك من خلال خطوات إعداد وتطبيق الاختبارات القومية التالية:

- بناء الإطار المرجعي للمقررات والصفوف الدراسية
- مراجعة المعايير الوطنية التي ستبنى عليها الاختبارات.
- كتابة مفردات الاختبارات
- التطبيق التجريبي، والتحليل الإحصائي
- استخراج الصور النهائية للمفردات الاختبارية والاختبارات
- تطبيق الاختبارات على جميع أفراد العينة.
- تحليل النتائج
- إعداد التقارير الفنية عن المستويات التحصيلية للمتعلمين.

ثالثاً: المشاركة في الدراسات التقييمية الدولية

هناك العديد من الدراسات التقييمية الدولية التي يمكن من خلالها تقييم النظام التعليمي بأكمله، وأشهرها دراسة التوجهات الدولية في الرياضيات والعلوم TIMSS ودراسة الفهم القرائي PIRLS وغيرها، ويجب الاهتمام بما يلي:

- المشاركة في الدراسات التقييمية الدولية
- إعداد دراسات تقييمية محلية على غرار الدراسات الدولية.
- تبني سياسة الدراسات التقييمية العربية

التوصيات والمقترحات

- أما بعد، ومن خلال ما سبق تكون التوصية بإنشاء الهيئة الوطنية للقياس والتقويم التربوي في ضوء ما يلي
- تتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية، وتتبع مجلس النواب أو رئاسة مجلس الوزراء، ويعين لها مجلس إدارة مكون من ٧ أعضاء برئاسة إحدى الشخصيات العلمية في مجال القياس والتقويم التربوي.
- يتمثل الهدف العام للهيئة في: تقويم المتعلمين بمراحل التعليم قبل الجامعي، وتقويم الأداء للمهنيين، والتقويم المؤسسي للمدارس، وتقويم التجارب والمشروعات التعليمية، وتقويم النظام التعليمي بأكمله.
- للهيئة في سبيل تحقيق أهدافها اتخاذ ما يلزم من إجراءات وقرارات ومباشرة الاختصاصات التالية:

- رسم السياسات العامة لمنظومة القياس والتقويم التربوي بمؤسسات التعليم قبل الجامعي كمدخل لإصلاح وتحسين منظومة التعليم .
 - تطوير المعايير القومية والأطر المرجعية لمنظومة القياس والتقويم التربوي للمتعلمين بالتعليم قبل الجامعي، والمهنيين، والمؤسسات التعليمية، والتجارب والمشروعات التعليمية، والنظام التعليمي، بما تتضمنه هذه المعايير والأطر من: فلسفة القياس والتقويم، وأهدافه، وأدواته، وأساليبه، والخطط الإجرائية لتحسين مستوى الأداء.
 - تطوير أساليب وأدوات التقويم التربوي لدى المتعلمين بالتعليم قبل الجامعي بما يتلاءم مع أهداف المناهج الدراسية وطرق التدريس والوسائل التعليمية وبما يحقق بناء الشخصية المتكاملة للمتعلمين.
 - بناء الأدوات والأنشطة التقويمية لقياس مستويات نواتج التعلم في المجالات المعرفية والمهارية والوجدانية المرتبطة بالقرارات الدراسية لدى جميع المتعلمين بالتعليم قبل الجامعي.
 - بناء وتطبيق أدوات القياس النفسي التي تكشف عن خصائص الشخصية لدى المتعلمين بالتعليم قبل الجامعي، وبما يساعد في رسم الصفحة النفسية لكل متعلم وتحديد الخصائص النفسية والاجتماعية، وبما يحقق التعرف على واكتشاف الموهوبين والفائقين، واكتشاف المبكر وتشخيص وتمكين المعاقين.
 - تقديم البرامج العلاجية والإرشادية والتربوية للمتعلمين في ضوء احتياجاتهم.
 - بناء أدوات تقويم الأداء المهني للعاملين بالتعليم قبل الجامعي: القيادات التربوية، والموجهين، والمعلمين، والإداريين.
 - بناء أدوات تقويم التجارب والمشروعات التعليمية.
 - بناء أدوات المتابعة والتقويم المؤسسي.
 - بناء أدوات تقويم النظام التعليمي مثل: الاختبارات القومية، والاختبارات الدولية،... الخ
 - توظيف استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في إجراءات القياس النفسي والتقويم التربوي لأداء المتعلمين بالتعليم قبل الجامعي من خلال: ميكنة بنوك الأسئلة، والاختبارات الالكترونية،... الخ
 - قياس مؤشرات الأداء بما يحقق تحسين مخرجات التعليم في تقارير التنافسية الدولية.
 - اعتماد الأدوات والأنشطة التقويمية التي تعدها مؤسسات التعليم قبل الجامعي.
 - تحديث آليات وأنظمة إدارة عمليات القياس والتقويم التربوي داخل المؤسسات التعليمية، وبناء القدرات المهنية اللازمة لتحقيق الدقة والسرعة والشفافية في عملية التقويم.
 - تقديم الخدمات الاستشارية في مجالات القياس النفسي والتقويم التربوي للجهات ذات العلاقة بما يساهم في تنمية الموارد الذاتية للهيئة.
- يتكون الهيكل التنظيمي للهيئة من: مجلس الإدارة، ورئيس مجلس الإدارة، نائب رئيس مجلس الإدارة، ومجلس رؤساء الأقسام، ورؤساء الأقسام العلمية ومجالس الأقسام العلمية، والأمانة العامة.

- تتكون الهيئة من مجموعة أقسام علمية هي: قسم التقويم التربوي للمتعلمين، قسم القياس النفسي والبرامج العلاجية، قسم تقويم الأداء المهني، قسم المتابعة والتقويم المؤسسي، قسم تقويم التجارب والمشروعات التعليمية، وقسم الدراسات الدولية والاختبارات القومية، وقسم تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- تتكون الأقسام العلمية من السادة أعضاء الهيئة البحثية الذين يخضعون لنظام الباحثين العلميين وقانون تنظيم الجامعات.

المراجع

- حسن حسين البيلاوي (١٩٩٨): نحو تصور مستقبلي للسياسة العامة، القاهرة: المركز القومي لامتحانات والتقويم التربوي.
- حسن حسين زيتون (١٤٢٨هـ): أصول التقويم والقياس التربوي "المفاهيم والتطبيقات". الرياض: الدار الصوتية.
- حسيب محمد حسيب (٢٠٠٦): دليل تقويم المؤسسات التعليمية. الإسكندرية: دار الكتاب الجامعي.

حسيب محمد حسيب (٢٠١٧): مستقبل الثانوية العامة وتطوير نظم التقويم: "رؤية لتطوير نظام الدراسة والتقويم بالمرحلة الثانوية في مصر" ورقة عمل فائزة بجائزة مؤتمر "التعليم في مصر.. نحو حلول إبداعية" جامعة القاهرة بالتعاون مع مؤسسة أخبار اليوم، القاهرة: فندق الماسة ٣٠ إبريل.

الدمرداش عبد المجيد سرحان (١٩٧٤): بعض الاتجاهات العالمية الحديثة في التقويم، اجتماع خبراء تطوير نظم الامتحانات في البلدان العربية، الكويت، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، جامعة الدول العربية.

صلاح أحمد مراد (٢٠٠٢) الاختبارات والمقاييس في العلوم النفسية والتربوية - خطوات إعدادها وخصائصها، القاهرة: دار الكتاب الحديث.

صلاح الدين علام (٢٠٠٥): التقويم التربوي البديل. القاهرة: دار الفكر التربوي
عبدالرزاق المفلاح (٢٠٠٤). الإطار العام للتقويم. إدارة التدريب والتأهيل والإشراف التربوي، الأردن، عمان: وزارة التربية والتعليم.

عبدالله السعدوي (٢٠١١) دليل المعلم للتقويم المعتمد على الأداء: من النظرية للتطبيق، الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج.

محمد أحمد إبراهيم (٢٠٠٣): الاتجاهات الحديثة في بحوث مشكلات تقويم التحصيل الدراسي، بحث مرجعي مقدم للترقية إلى المجلس الأعلى للجامعات.

نادية السيد الحسيني (٢٠٠٣): الاتجاهات الحديثة في نظريات القياس النفسي، بحث مرجعي مقدم للترقية إلى المجلس الأعلى للجامعات.

California State Board of Education(2010) Vision ،Mission ،and Goals .Retrieved August ،<http://www.cde.ca.gov/be/ag/ag/vmgoals.asp>

Colorado Department of Education.(2012) Colorado Academic Standards :Social Studies.Department for Education and Early Childhood Development .Student Reports - Sample Report Cards.Retrieved August

<http://www.education.gov.qa/CS/ar/8.pdf>

Ohio Department of Education Teaching (2009)

Academic Content Standards Terminology Definitions.(10) 198-214 ،

Pryor ،J(2017) Assessment in Ghana and England :Putting Reform to the Test of Practice .A Journal ofComparative Education, 28 (1) 267- 288

-
- Russell ،J ،Jaselskis ،E ،Lawrence ،S(2007) .(Continuous Assessment of Project Performance .Journal of Construction Engineering and Management (2) 112-119.
- Shutes ،R ،Petersen ،S(2004) .Seven Reasons Why Textbooks Cannot Make a Curriculum .NASSP Bulletin.
- Stufflebeam، D. L. & Shinkfield، A. J.(2007) Evaluation Theory، Models and Applications، (ch. 19). San Francisco: Jossey-Bass
- Vygotsky ،L.(1999) .Mind in Society .The Development of Higher Psychological Processes .Cambridge ،MA: Harvard University .